

التاريخ: 15 ماي

المستوى: السنة الأولى - ماستر - س2-

2025

الزمن: 13:00-

التخصص: قانون عام

14:30

امتحان السداسي الثاني لمادة المسؤولية الإدارية

السؤال الأول: بناء على هذه الوقائع حاول تقديم حلول قانونية مؤسسة للمسائل القانونية أدناه:.....من 12 نقطة.

قبل مباراة رياضية في كرة القدم اندلعت حالة شغب بين جماهير الفريقين مما سبب ضرر حقيقي للأشخاص و الممتلكات العامة و الخاصة؛و لم يكن امام رجال الامن المكلفين بحفظ النظام إلا التدخل الفوري ، ورغم تنبيهاتهم للجماهير بضرورة إخلاء الأماكن العامة التي كانت مسرحا لأعمال الشغب إلا انهم لم يستجيبوا، لذلك كان لابد من استخدام القوة العمومية لفض الاشتباكات باعتبارها حالة ضرورة، في ظل عدم وجود نص يوضح كيفية التدخل في مثل هذه الحالات، و ما كان امام رجال الأمن لاختيار الوسيلة المناسبة من عدة وسائل لفض الاشتباكات منها استخدام الغاز المسيل للدموع، الاعتقال، اطلاق الرصاص المطاطي...الخ فقرر مسؤول الأمن إصدار امر بإطلاق الرصاص المطاطي على كل شخص متواجد بمكان الشغب و ذلك بعد مرور وقت كافي للتنبيه بالإخلاء؛ و فعلا تم إطلاق النار على عدد من الأشخاص المشاغبين مما أدى إلى حدوث إصابة بعض القصر الذين كانوا في ذات المكان من باب الفضول. و أمام خطورة الوضع الأمني و بناء على تقرير مدير الأمن قرر والي الولاية عدم إجراء المباراة و إلغائها إلى اجل لاحق.

- التجأ إليك بعض المتضررين لتعويضهم عن الأضرار التي لحقتهم جراء أعمال الشغب... هل يمكن تأسيس المسؤولية الإدارية في هذه الحالة مع تحديد الجهة المسؤولة ؟.....من 04 نقاط.
- التجأ إليك بعض المتضررين لتعويضهم عن الأضرار التي لحقتهم جراء اطلاق النار من رجال الأمن... هل يمكن تأسيس المسؤولية الإدارية في هذه الحالة مع تحديد الجهة المسؤولة ؟.....من 04 نقاط.
- التجأ إليك مسؤولي الفريقين للمطالبة بالتعويض عن الخسائر التي لحقت بهم جراء قرار الوالي بإلغاء المباراة لكونهما ليسوا المتسببين في تلك الأعمال التي وقعت بعيدة عن الملعب... هل يمكن تأسيس المسؤولية الإدارية في هذه الحالة مع تحديد الجهة المسؤولة ؟.....من 04 نقاط.

السؤال الثاني: ناقش بإيجاز مدى صحة هذا الطلب من حيث التأسيس القانوني ؟.....من 06 نقاط.

اثر تساقط للأمطار بكثافة تعرضت بعض المناطق الفلاحية لفيضانات عارمة أدت إلى إلحاق بعض الأضرار مست خاصة المحاصيل الزراعية التي كانت سيتم جنيها يعد وقت قصير، فتقدم أصحاب تلك الأراضي أمام القضاء للمطالبة بالتعويض على أساس الضرر (الخسائر) الذي لحق بهم.

السؤال الثالث: حدد بإيجاز و بدقة المقصود بهذه الموضوعات القانونية:.....من 06 نقاط.

-التدخل التشريعي – الدور الاقتصادي للقاضي الإداري – مسؤولية الدولة عن عدم تنفيذ القرارات القضائية الإدارية النهائية في الظروف الاستثنائية.

بالتوفيق. أستاذ المادة: أ.د/ دريد كمال

الإجابة النموذجية لامتحان السداسي الثاني لمادة المسؤولية الإدارية

الجواب الأول: من 12 نقطة. (كل إجابة من 04 نقاط)

- 1- طلب المتضررين من أعمال الشغب: طلب صحيح – التأسيس: الخطأ المرفقي (سوء سير الخدمة) المدعي عليه: البلدية
- 2- طلب المتضررين من إطلاق النار لقوات الأمن: طلب صحيح – التأسيس: المخاطر (ضرر خاص و غير عادي) المدعي عليه: الدولة (مرفق الأمن) **مع ملاحظة** أن تصرف قوات الامن صحيح يدخل في نطاق السلطة التقديرية (ضبط إداري في ظل الضرف الاستثنائي – عدم وجود نص خاص –يبين كيفيات و درجات التدخل – تم اتخاذ كافة الاحتياطات)
- 3- طلب مسؤولي الفريقين للتعويض عن قرار الوالي بإلغاء المباراة: **طلب:** صحيح – **التأسيس:** المخاطر) ضرر خاص و غير عادي) **المدعي عليه:** الوالي **مع ملاحظة** أن تصرف الوالي صحيح في نطاق الضبط الإداري في ظل الظرف الاستثنائي

الجواب الثاني: مدى صحة الطلب من حيث التأسيس القانوني: من 04 نقاط.

طلب: صحيح – **التأسيس:** المخاطر (ضرر خاص و غير عادي)

ملاحظة:

- في حالة وجود نص تشريعي خاص يؤسس لإحداث صندوق تعويضات لمثل هذه الكوارث (يمكن للمتضرر تقديم ملف للتعويض بتوافر شروطها) و القضاء الإداري يقدر قيمة التعويض و مدى مناسبته للأضرار الحاصلة...
- شركات التأمين و هل المتضررين تم تأمينهم أم لا ؟ ليست لها أي علاقة بموضوع السؤال – المادة: مسؤولية إدارية و ليست تأمينات.

الجواب الثالث: تحديد بإيجاز و بدقة المقصود بالموضوعات القانونية: 04 نقاط.

-التدخل التشريعي : سن تشريعات عامة او خاصة بموضوعات قانونية محددة لقيام المسؤولية (بيولوجية، نووية كيميائية، صحية، بيئية، حربية...) لأجل مساعدة القضاء الإداري في إيجاد الحلول القضائية للمتقاضين، لاسيما في نطاق المسؤولية الإدارية دون الخطأ، لان القضاء يجد صعوبات جمة في تأسيس قيام المسؤولية الإدارية دون خطأ خاصة إذا كان القضاء غير متخصص (غير اجتاهدي) حيث يجد في التدخل التشريعي سند قانوني مهما لتطبيقه على النزاع المعروض أمامه.

– الدور الاقتصادي للقاضي الإداري : و هي الوظيفة التي يقوم بها القاضي الإداري حال فصله في نزاع المسؤولية الإدارية لتحديد التعويضات المناسبة للمتضررين جراء أعمال الإدارة العمومية، حيث يحاول ان يوازن بين الضرر الحاصل و قدرة الخزنة المالية للدولة على تحمل تلك الخسائر (التعويضات) حتى لا يحدث أي اختلال مالي أو اقتصادي للدولة من أي مبالغة في قيمة التعويضات

– مسؤولية الدولة عن عدم تنفيذ القرارات القضائية الإدارية النهائية في الظروف الاستثنائية: كل التصرفات غير المشروعة التي تقوم بها الدولة في ظل الظروف الإستثنائية تتحول إلى دائرة المشروعية، و رغم ذلك يمكن للمتضررين من عدم تنفيذ الدولة للقرارات الإدارية القضائية النهائية في مثل هذه الظروف بإمكان القضاء الحكم بالتعويض على أساس الضرر (تطبيق من تطبيقات نظرية المخاطر) و هي ما كرسه القضاء الإداري الفرنسي في اجتهاد قضائي شهير من خلال قرار كويتياس.

بالتوفيق. أستاذ المادة: أ.د/ دريد كمال